مشكلات تسويق النفط العراقي بعد التأميم 1972-1974

Problems of marketing Iraqi oil after nationalization 1972-1974

أ.د. مؤيد شاكر كاظم الطائي

الباحث: رياض ساهي مشكور الأعاجيبي: كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق

Prof. Dr. Muayyad Shaker Kazem Al-Taie

Mr. Riyad Sahi Mashkor Al-Ajabi: College of Arts, University of Dhi Qar, Iraq

الملخص:

تعد دراسة مشاكل تسويق النفط بعد التأميم 1972- 1974 من المشاكل التي قادت العراق إلى أن يقوم بالتفاوض مع العديد من الدول الأجنبية لتسويق نفوطه، هدفت الدراسة إلى أبراز أهم المشاكل التي حدثت لتسويق النفط العراقي بعد التأميم، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي للإحداث، فقست الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول: تأميم النفط العراقي 1972، وتطرقنا في المبحث الثاني: إلى دور سعدون حمادي في تسويق النفط العراقي، إما الخاتمة فكانت لأهم استنتاجات الدراسة وأهم ما جاء بها، بأن مشاكل تسويق النفط أظهرت للحكومة العراقية النهوض من سباتها الطويل والدخول في تطوير المؤسسات النفطية لتحريك عجلة الصناعات النفطية، وتوصية بأن تقوم الحكومات العراقية بتطوير الصناعة النفطية في العراق لمواكبة التطور الحاصل في مجال هذه الصناعة، لا يمكن أن يبقى العراق مصدر للنفط فقط، وأنما يجب عمل مصانع عملاقة لاستثمار الصناعات النفطية المتعددة.

الكلمات المفتاحية: النفط العراقي، الاقتصاد العراقي، تسويق النفط، التأميم

ABSTRACT

The study of oil marketing problems after nationalization 1972-1974 is one of the problems that led Iraq to negotiate with many foreign countries to market its oil, The study was divided into an introduction, two chapters and a conclusion, The first topic: dealt with the nationalization of Iraqi oil in 1972, In the second topic: we touched on the role of Saadoun Hammadi in marketing Iraqi oil, The conclusion was for the most important conclusions of the study and the most important thing that came with it, that the problems of oil marketing showed the Iraqi government to rise from the Its long slumber and entering into the development of oil institutions to move the wheel of the oil industries.

Keywords: Iraqi oil, Iraqi economy, oil marketing, nationalization

المقدمة:

شكل تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران/يونيو 1972 حسب قرار 69 لسنة 1972 عامل مهم في تحقيق طفرة اقتصادية على المستوى الاقتصادي للعراق، هذا فضلاً عن ما حصلت عليه الحكومة العراقية من دعم وتأييد شعبي بعد قيامها بهذا الإنجاز، ألا أن هناك عقبات واجهة تسويق النفط العراقي المؤمم، لان عمليات التسويق قبل التأميم كانت تقوم بها الشركات النفطية العاملة.

هذا هو سبب اختيار الباحث للموضوع، إما سبب اختيارنا للمدة التاريخية (1972-1974)، فعد العام الأول هو العام الذي شهد أول قرار تأميم، أما العامل الثاني شهد نهاية استأزار سعدون حمادي لوزارة النفط والمعادن العراقية، وما لهذه الشخصية من الدور الكبير في التغلب على مشاكل التسويق التي ظهرت بعد أول خطوة تأميم، كما من أهم مشاكل الدراسة المشاكل التسويق التي حصلت بعد تأميم العراق لنفوطه وإبراز التساؤلات على ظهور هذه المشاكل، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي للإحداث

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ تناول المبحث الأول (تأميم النفط العراقي 1972) وما رافق عمليات التأميم من تطورات وتأييد شعبي للحكومة العراقية، أما المبحث الثاني فقد تناول (دور سعدون حمادي في عمليات تسويق النفط العراقي بعد التأميم، وما قام به على الصعيد الخارجي العالمي والعربي من خطوات للتغلب على مشاكل التسويق التي ظهرت بعد التأميم، وأستخدم نظام المقايضة في بداية الأمر للتسهيل من عمليات التصدير، هذا فضلاً عن قيامه بعقد الاتفاقيات النفطية للتغلب على مشاكل التسويق وتسهيل عمليات التصدير النفطية.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر كان أهمها كتاب سعدون حمادي مذكرات في شؤون النفط، الذي أعطى مادة عن عمليات التأميم بداية من المفاوضات مع الشركات الأجنبية النفطية العاملة في العراق وصولا إلى عقد العراق للعديد من الاتفاقيات النفطية لتسهيل تصدير النفط المؤمم، وكتاب أديث و أئي، أيف، بيزور، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975.

المبحث الأول: تأميم النفط العراقي 1972.

تم أصدر قرار التأميم بعد مفاوضات طويلة مع الشركات الأجنبية النفطية العاملة في العراق في الأول من حزيران/يونيو 1972 بتأميم شركة نفط العراق وهو قرار 69 لسنة 1972, وكان هذا القرار بمثابة الرصاصة الأولى التي انطلقت في صدر الشركات الأجنبية النفطية العاملة في العراق،

وكان على رأس وزارة النفط العراقية آنذاك سعدون حمادي (1970-1974)، فظهرت عدة مشاكل تمثلت بتسويق النفط المؤمم بعد أن كانت عمليات التسويق تقوم بها الشركات الأجنبية، فساهم سعدون حمادي بتذليل جزء من هذه المشاكل[1].

وبعد قرار التأميم وبدعوى من رئيس الوزراء الفرنسي جاك شابان دالماس (Jacques chaban Dalmas)[2] توجه وفد عراقي ضم مجموعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة، ووزير النفط سعدون حمادي، فضلاً عن عدة وزراء وشخصيات رسمية إلى فرنسا[3]، وكانت هذه الزيارة لتوثيق العلاقة مع فرنسا وإيجاد نوع من التوازن في علاقات العراق مع المعسكرين الشرقي والغربي، مع تأكيد الحاجة إلى دعم غربي تتزعمه فرنسا لتنمية دور قيادي للعراق في المنطقة العربية وبين دول عدم الانحياز، وكانت أهم نتائج الزيارة هي موافقة الحكومة العراقية على بيع كميات من النفط الخام لشركة النفط الفرنسية من حقول كركوك تعادل (24%) من أنتاج هذه الحقول ولمدة عشر سنوات، وبهذا أبقى العراق على المصالح والامتيازات النفطية الفرنسية كما كانت عليه قبل التأميم في نفط الشمال، وبعد هذه الزيارة أصبحت فرنسا أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي[4].

لاقت قرارات الحكومة العراقية في هذا الشأن تأييد واضح من قبل الجماهير العراقية التي خرجت محتفلة إلى الشوارع العاصمة بغداد وبقية المحافظات، هذا فضلاً عن تأييد المرجعية الدينية

(1) بدر ناصر حسين الطريشاوي، السياسة النفطية في الصحف العراقية 1958-1972، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص12-24؛ أن قرار التأميم مر في ثلاث مراحل فقرار (69) لسنة 1972 في واحد حزيران أمم نفط الشمال فقط، والمرحلة الثانية أممت حصة هولندا في شركة نفط البصرة في تشرين الأول (أكتوبر 1973)، والمرحلة الثالثة أممت حصة بريطانيا وفرنسا في شركة نفط البصرة في كانون الأول (ديسمبر 1975). ينظر، بدر ناصر حسين الطريشاوي، المصدر السابق، ص25-27.

(2) جاك شابان دالماس: سياسي فرنسي، ولد عام 1915، درس علم السياسة والقانون، تدرج بالمناصب من عمدة مدينة بوردو إلى أن أصبح رئيس وزراء فرنسا 1969-1972.

(3) ضم الوفد المرافق بالإضافة إلى صدام حسين وسعدون حمادي كل من وزير الخارجية وعضو مجلس قيادة الثورة مرتضى سعيد عبد الباقي ووزير الصحة عزت مصطفى ووزير الإصلاح الزراعي وعضو مجلس قيادة الثورة عزت الدوري، ووزير التخطيط جواد هاشم، وفخري قدوري عضو مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة، وعدنان الحمداني سكرتير لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وطارق عزيز رئيس تحرير جريدة الثورة. ينظر، جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي – ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000، دار المدى، بغداد، 2017، ص212-213؛ صحيفة الجمهورية، (بغداد)، العدد1583، 23 كانون الأول، 1972.

(4) المصدر نفسه؛ جواد هاشم، المصدر السابق، ص215-216.

في النجف الاشرف لقرار (69) لسنة 1972 بزعامة المرجع الأعلى للحوزة العلمية في النجف الاشرف أية الله السيد أبو القاسم الخوئي برسالة تأييد لقرار التأميم[1].

أعطى ترحيب الجماهير العراقية ومرجعية النجف لقرار التأميم لسعدون حمادي دفعة معنوية كبيرة، فوقع بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1972 مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية تقضي بشراء النفط العراقي مما أدى إلى زيادة العوائد المالية من المصدر، حتى توصل العراق إلى تسوية كاملة في آذار/مارس 1973 مع الشركات النفط الأجنبية، كما أسهم سعدون حمادي بتذليل العقبات على الرغم من أنه كان متردداً من قرار التأميم كما ذكر جواد هاشم في مذكراته، وتمت هذه التسوية بعد موافقة الشركات النفط الأجنبية على القوانين النفطية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة، بأن تقوم الشركات بدفع مبلغ قدره (141) مليون باون إسترليني بالمقابل يدفع العراق كمية من نفطه تبلغ (15) مليون طن من موانئ البحر المتوسط كتعويض للشركات[2].

إنعكس تأميم النفط في مرحلته الأولى إيجابيا على كافة الأصعدة فقد ارتفع الدخل العراقي في عام 1973 إلى (124) دينار بعد أن كان (88) دينار في عام 1967، وقد وجه قسم من أموال النفط وإيراداته إلى بناء مؤسسات تعليمية وصحية وفي مجالات أخرى كالماء والكهرباء والإسكان فضلاً عن الجوانب الصناعية والزراعية، كما عملت الحكومة العراقية على زيادة الأنفاق العسكري ومد شبكة من الطرق الرئيسية والثانوية[3].

---

[1] للمزيد حول الرسائل التي وجهها المرجع الأعلى في النجف الاشرف أبو القاسم الخوئي للحكومة العراقية مؤيداً قرار التأميم ينظر، مكتبة الإمام الخوئي في النجف الأشرف، الرسائل والبرقيات، الملفة رقم (6)، رسالة السيد أبو القاسم الخوئي إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر تأييد لقرار التأميم، 9 حزيران 1972؛ صحيفة العدل، (النجف)، العدد 31، 16 أيلول 1972.

[2] سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979، ص125؛ مجلة المعلم الجديد (بغداد)، العدد 4، أيار 1973، ص7-8؛ جواد هاشم، المصدر السابق، ص191؛ بدر ناصر حسين الطريشاوي، المصدر السابق، ص73-74؛ كقانون رقم (80) لسنة 1961 الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم، وقانون رقم (97) لسنة 1964 الذي أصدرته حكومة عبد السلام عارف، وقانون (69) لسنة 1972 الذي أصدرته حكومة البكر صاحبة الإنجاز.

[3] وزارة التخطيط، الإنسان هدف الثورة، (ما قدمته ثورة الشعب لجماهيرها خلال السنوات العشر 1968-1978)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص45-47؛ وزارة الإعلام، مديرية الإعلام العامة، خطاب الرئيس أحمد حسن البكر في الذكرى الخامسة لثورة السابع عشر من تموز 1973، السلسلة الوثائقية (25)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973, ص23-24.

وفي هذا الشأن يذكر سعدون حمادي أن النفط العراقي مر بمرحلة تجريبية من عام 1967 حتى حزيران/يونيو 1972، حيث تقلص مدى الإشراف المحلي لسيطرة الشركات الأجنبية النفطية العاملة في العراق على الإنتاج والتصدير، ثم مر النفط العراقي بمدة انتقالية بين حزيران/يونيو 1972 حتى شباط/فبراير 1973، حيث بدأت الحكومة العراقية بعد التأميم وعن طريق مؤسساتها وعلاقاتها التعاقدية بالإشراف التام ليس على القرارات المتعلقة بالتنقيب والإنتاج فحسب وإنما على المبيعات المصدرة أو المعدة للتصدير أيضاً[1].

وكان هم العراق الأول عند وضع سياساته النفطية المحلية وتطبيقها بين عامي 1968 -1972 هو تطوير شركة النفط الوطنية وهذا ما عمل به سعدون حمادي، لتبدأ عمليات التنقيب والإنتاج ولتجد أسواقاً لما يحتمل أن تنتجه من النفط، ولتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على العون والتعاون الدوليين اللازمين، لكن عمليات الحكومة العراقية تغيرت أثر قرار التأميم في حزيران/يونيو 1972، فكان عليها اتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة لاستمرار أنتاج النفط ونقله وتسويقه وكان هذا من عمل (أي. بي. سي) قبل التأميم[2].

المبحث الثاني: دور سعدون حمادي في تسويق النفط العراقي

توجه سعدون حمادي إلى أجراء الترتيبات الدولية اللازمة تحسباً لأي تغيرات بعيدة الأمد في سياسة العراق بالنسبة إلى الإنتاج والتصدير وإلى طبيعة الترتيبات الدولية نتيجة الزيادة الهائلة في موارده النفطية وفي كميات النفط الخام المتوافرة لدى الحكومة العراقية للبيع، وزاد هذه الترتيبات تعقيداً نتيجة التغيرات السريعة في أسواق النفط نفسها والتي كان بعضها زيادة الأسعار التي فرضتها الدول المصدرة للنفط، وبعضها نتيجة توقعات الدول المستوردة للنفط حول مستقبل وارداتها، وبعضها سببه تعاظم سلطة الأوبك على الإنتاج والأسعار[3].

---

(1) أديث و أئي، أيف، بيزور، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي, ج2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989، ص182.

(2) المصدر نفسه، ص204.

(3) لقد خططت وزارة النفط عن طريق شركة النفط الوطنية العراقية لزيادة إنتاج النفط من (2,5) مليون طن في عام 1972 إلى (39,5) مليون طن في عام 1976 وإلى (74,5) مليون طن في عام 1980 باستثناء الإنتاج المقدر بموجب اتفاقية ايراب، وقد كانت الشركة تأمل أن تقوم بتمويله بنفسها. ينظر،

بادر سعدون حمادي إلى حث الحكومة العراقية إلى اعتماد مبلغ قدرة (500) مليون دينار عراقي لخطة تطوير صناعة النفط في خلال الأعوام العشرة المقبلة، فصرف منها على تنشيط حركات التنقيب والإنتاج وزيادة تسهيلات التصدير وأنابيب النفط، كما شمل التخصيص فكرة أنشاء ميناء العميق في الخليج ليستوعب الناقلات الكبيرة وبناء أسطول من ناقلات النفط، واستغلال الغاز الطبيعي، والرغبة في زيادة الإنتاج[1]، وبناء وسائل تطوير النفط الأخرى[2].

وأوضح سعدون حمادي أنه بعد صدور قرار التأميم في الأول من حزيران/يونيو 1972 لنفط شمال العراق ظهرت مشكلة النقل، لذلك كان العراق متعاقداً مع اسبانيا بتاريخ 26 أيار/مايو 1970 في مدريد لبناء سبع ناقلات حمولة (35) ألف طن بسعر (8,4) مليون دينار للواحدة ويدفع (20%) من الثمن نقداً والباقي على ثمانية أقساط نصف سنوية خلال أربعة أعوام بفائدة (6%)، وقد ساهمت الحكومة الاسبانية بتقديم جزء من القرض لتمويل ثمن ثلاث من تلك الناقلات والباقي مولته المصارف الاسبانية، وكان سعدون حمادي حاضر حفل أنزال الناقلة الأولى (الرميلة) في ميناء قادس، وكان هذا الضمان الذي وفرته الحكومة الاسبانية لشراء الناقلات مقايضة بالنفط الخام، وبعد التأميم تم تجهيز ثلاث من هذه الناقلات للدخول في الخدمة، ألا أن الحكومة العراقية توسعت في بناء أسطول لناقلات النفط، فقد تم التعاقد مع شركة سويدية لشراء أربع ناقلات بحمولة (144) ألف طن، ومع الشركة اليابانية أي.اج.اي لناقلة واحدة بحمولة (144) ألف طن، ومع الشركة اليابانية تسومي تومو لشراء أربع ناقلات تتراوح حمولتها بين (116-118) ألف طن, وقد تم عقد هذه الصفقات بروح عالية من المسؤولية واستعداد للحسم وتوفير للوقت دلل فيها خبراؤنا على قدرة جيدة على التفاوض والمقارنة بين العروض والمساعدة في اتخاذ القرار[3].

Bryan Robert Gibson, U.S.Foreign Policy lraq and the cold War 1958-1975و Athesis submitted to the London School of Economics and Political Science Department of lnternational History for the Degree of Doctor of Philosophy, 2013, P47-48.

(1) حسب ما ذكرت شركة النفط الوطنية العراقية فقد حصل تقدم كبير في كفاءة عمليات الحفر والاستخراج، إذ أن كل فرقة عند نهاية عام 1974 استطاعت أن تنصب برجاً للحفر خلال (18) يوماً مقارنة بـ (82) يوماً حين بدأت عملها أول مرة. ينظر، سعدون حمادي، مذكرات في شؤون النفط، ص 24.

(2) المصدر نفسه، ص 25-26.

(3) محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، 1980.

وظهرت ايضاً مشكلة بعد شراء الناقلات إيجاد الطواقم لتشغيل تلك الناقلات، وبين سعدون حمادي بأن الحكومة العراقية لم تكن تطمئن لاستخدام رعايا أي بلد في التشغيل بل لابد من اختيار رعايا بلد صديق للعراق، فوقع الاختيار على استخدام طواقم من الاتحاد السوفيتي بموجب عقد استخدام، ونوه إلى زيارة أحمد حسن البكر للاتحاد السوفيتي في أيلول/سبتمبر 1972، وما جرى خلال هذه الزيارة من مفاوضات لبيع النفط العراقي للاتحاد السوفياتي، وتوقيع اتفاقية في 20 أيلول/سبتمبر 1972 لتنظيم تزويد النفط العراقي من عام 1972 إلى عام 1980، وكانت عقدة المفاوضات هي أن العراق كان يريد أن يبيع أكبر كمية ممكنة وكان السوفيت يريدون تقليل الكميات، وذلك لان جميع مشتريات العراق من الاتحاد السوفياتي من الآلات وتجهيزات وخبرة فنية تسدد بالنفط الخام العراقي كلياً، ولإطفاء هذه الأرصدة يقوم الاتحاد السوفياتي بشراء كميات من النفط ترتفع من (4,1) مليون طن في 1972 إلى (13,3) مليون طن في عام 1975، وكميات تتراوح بين (10,2) مليون طن في عام 1975 و (11,8) في عام 1980، وكان المفاوض السوفياتي يصر على وضع عبارة في نهاية هذه الأرقام تنص (أو بكميات أخرى نسبة إلى مقدار المدفوعات المذكورة)، وكان مفهوماً أنه لا يريد أن يلزم نفسه بشراء الكميات المذكورة عندما تكون قيمة المدفوعات المذكورة أقل من هذه الكميات، وأصر على ذلك، ووقعت الاتفاقية كما يريد المفاوض السوفياتي، ألا أن الأمور تطورت فيما بعد بالشكل الذي لم يكن يتوقعه المفاوض السوفياتي، حيث وقعت أزمة النفط[1] وأصبحت المؤسسات مجرد قبول بيع النفط بحد ذاته امتيازاً يمنحه المنتج للبائع، وإذا بالمؤسسات السوفياتية تلح على زيادة الكميات التي تريد شراءها، أما العراق فقد استفاد من النص الذي وقعوه هم وبيعت لهم الكميات التي تسدد قيمة الأرصدة المتكونة للاتحاد السوفياتي[2].

ومن بين المشاكل التي واجهت تسويق النفط في العراق بعد تراكم كميات كبيرة من النفط المنتج في شهر أيلول/سبتمبر عام 1972 هي فرنسا التي تعد حليفة العراق في معركة التأميم ضد (أي. بي.سي)[3]، فلم تعارض التأميم ووافقت في الحال على شراء النفط المؤمم أنها أوضحت أن

---

[1] Rex J. Zedalis، The Legal Dimensions of Oil and Gas in Iraq، Cambridge University Press، New York، 2009.

[2] سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، ص102.

[3] كانت شركة النفط الفرنسية (CFP) من بين الشركات التي تضررت بعملية التأميم، فبادرت الحكومة العراقية إلى ارسال وفد في 18 حزيران 1972 إلى فرنسا وكان على رأس الوفد وزير النفط سعدون حمادي، أعلن الوفد العراقي عن توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات مع الجانب الفرنسي تستطيع بموجبها الشركة الفرنسية أن تتعاقد على شراء 23,75 % من انتاج حقول (APC) المؤممة وهذا ما يعادل مقدار حصتها في (APC) السابقة وبالشروط التي كانت

تنفيذ اتفاقيتها الجديدة مع العراق لن تبدأ ألا بعد توصل الحكومة العراقية إلى ترضية وتعويض مقبول لمساهمي (أي. بي. سي)، وقد وعدت فرنسا ايضاً أن تزيد من مساعداتها الفنية والمالية لتطوير صناعة النفط والمشاريع الأخرى في العراق[1].

أجبر هذا الأمر الحكومة العراقية بواسطة وزير النفط سعدون حمادي إلى لجوء العراق خلال المدة الممتدة بين هذه المشكلة وبين تسوية المشاكل النهائية مع مساهمي (أي. بي. سي) إلى تسويق النفط عن طريق المقايضة[2]، والتي كانت في الغالب مع دول الكتلة الشرقية مع استثناء استحقاق الشركة الفرنسية الذي كان يدفع ثمنه نقداً، وقد وافق الاتحاد السوفيتي في شهر أيلول/سبتمبر 1972 على قبول النفط الخام تسديداً لديونه على العراق[3]، ومن بين المشاكل التي نجمت بعد التأميم هي أتباع العراق عقود عمل مباشرة لتسويق نفطه المتراكم، وفي أثر ذلك قام وزير النفط سعدون حمادي على رأس وفد مع عدد من الوزراء بالسفر إلى الهند في تشرين الأول/أكتوبر 1972 لعقد اتفاق معهم نص على قيام الهند بإنشاء مصفى في شمال الهند يزوده العراق بالنفط الخام، وإنشاء مصنع للصلب في العراق يستخدم المواد الأولية الهندية[4]، فأرسلت شركة النفط الوطنية شحناتها من نفط الرميلة الشمالي إلى الهند، كما شمل الاتفاق الأطر العامة لتعاون فني اقتصادي شامل بين العراق والهند عن طريق تشكيل لجنة وزارية مشتركة والتي كانت تشمل عقدا للتنقيب عن النفط وعقداً لتطويره، فضلاً عن مساعدة الهند للعراق في تنفيذ عقود زراعية وصناعية، وفي إقراض العراق للهند مبلغ (50) مليون دولار بشكل تجهيزات نفط خام للمساعدة في تمويل المصفى الحكومي الهندي[5]، إلا أن بعد مباشرة الشركة الهندية للتنقيب عن النفط في جنوب العراق صرفت مبلغ تسعة ملايين دولار من دون

سائدة قبل التأميم، كما يحق للشركة الفرنسية أن تشتري كميات إضافية من النفط ايضاً ولكن بأسعار السوق. ينظر، أديث و ائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص199.

[1] بدر ناصر حسين الطريشاوي، المصدر السابق، ص23-24.

[2] لجأت الحكومة العراقية بعد التأميم إلى تسويق النفط عبر نظام المقايضة، أي مقايضة النفط الخام مقابل شراء المعدات والخدمات التي تحتاجها، لكن سرعان ما اكتشفت الحكومة العراقية مساوئ نظام المقايضة بالنفط الخام أمام السلع والبضائع المستلمة، بسبب صعوبة معرفة مقدار ملائمة أسعار البضائع المستلمة من جهة ومن جهة أخرى بسبب الصعوبات الناشئة عن السعر الموضوع للنفط وكثرة الشكاوى من ارتفاع أسعار البضائع المجهزة عن طريق المقايضة، وعن رداء صنعها وعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة. ينظر، أديث وائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص208؛ محمد أزهر سعيد السماك، المصدر السابق، ص66.

[3] المصدر نفسه، ص 103. 1

[4] أديث و ائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص205.

[5] سعدون حمادي، مذكرات في شؤون النفط، ص63.

العثور على النفط بكميات تجارية فصرفت النظر عن امتيازها في بداية عام 1974[1]، وفي شهر آذار/مارس 1974 قدم العراق قرضاً للهند بقيمة (110) مليون دولار لتمويل وارداته النفطية، وخلال شهر اذار/مارس 1974 سافر سعدون حمادي إلى الهند على رأس وفد لتوقيع مذكرة تفاهم على شكل عقد لتأسيس معاهد مهنية في العراق ولتدريب العراقيين في الهند، كما تم استقدام العراق لمهندسين وفنين هنود في المشاريع النفطية[2].

ساهم سعدون حمادي ايضاً بشراء العراق لوحدات تصفية متنقلة، وقد انتهى العمل في شهر آذار/مارس 1973 من نصب الوحدة الثانية لمصفى كركوك في المنطقة الصناعية للشركة العراقية للعمليات النفطية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية اليومية لهذه الوحدة (1800) برميل يومياً من النفثا و (1850) برميل يومياً من النفط الأبيض و (1350) برميل يومياً من زيت الغاز و (4650) برميل يومياً من النفط الأسود، وكانت الوحدة الأولى قد افتتحت في شهر شباط/فبراير 1973، وقد بلغت كلفة الوحدتين مليون وربع دينار[3]، وبفضل العائدات النفطية أصبح العراق ذات مكانة اقتصادية إقليمية، واستمرت الأوضاع الاقتصادية في تنمية مستمرة وبخطوات سريعة حتى لاحت في الأفق حرب عربية إسرائيلية ابتدأت في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 1973، الأمر الذي دفع بالعراق إلى المساهمة بهذه الحرب بواقع فرقتين عسكريتين إلى جانب القوات المصرية السورية التي

ابتدأت بالحرب[4]، ألا أن الحرب انقلبت موازينها لصالح إسرائيل، مما حذا بالدول العربية المنتجة للنفط إلى اتخاذ سياسة سلاح النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وقطع إمدادات

---

(1) د. ك. و، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي الثاني 1973-1974، الصادر في عام 1975؛ سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، ص120.

(2) المصدر نفسه, ص62؛ أديث و ائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص205.

(3) سعدون حمادي، مذكرات في شؤون النفط، ص63-64.

(4) في يوم 6 تشرين الأول 1973 استطاعت القوات المصرية من عبور قناة السويس واختراق الخط الدفاعي الإسرائيلي المحصن (خط بارليف)، في حين اجتاحت القوات السورية مرتفعات الجولان، ألا أن هذه الحرب وانتصارات القوات المصرية والسورية انقلبت موازينها لصالح إسرائيل في 19 تشرين الأول 1973، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية السورية إلى قبول وقف أطلاق النار الذي صدر عن الأمم المتحدة في 18 تشرين الأول 1973. للمزيد ينظر، يوسف محمد عيدان، التضامن العربي وأثره في حرب تشرين 1973 دور الجيش العراقي نموذجاً، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج19، العدد11، تشرين الثاني 2012، ص 357-365.

النفط عن الغرب نتيجة تعاونه مع الكيان الإسرائيلي في حربها ضد العرب[1]، انتهت هذه المقاطعة بعد عدة أشهر، وكان موقف سعدون حمادي منها هو الدفع بالبودقة الإعلامية بأنها حرب قومية ضد كيان مغتصب، متفقاً في ذلك مع رأي الحكومة العراقية، وما أن انتهى عام 1973 وبداية عام 1974 كان سعدون حمادي ما زال وزيراً للنفط في دعم ماكنة التنمية الاقتصادية على كافة الأصعدة، وأصبح النفط جانب أساسي في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تأثيره في علاقات العراق الخارجية، ففي أثناء زيارة سعدون حمادي إلى لبنان في كانون الثاني/يناير 1974، طلب تقي الدين الصلح[2]

رئيس الوزراء اللبناني مقابلته فعزم على تحقيق الزيارة في مكتبه حفاظاً على القواعد المراسيمية، ولكن فوجئ حين علم أن الصلح يريد أن يزوره في الفندق الذي يقيم فيه، وفعلاً حصل ذلك في 26 كانون الثاني/يناير 1974، إذ أتى ومعه أصدقاء قدماء لسعدون حمادي ومستشار الحكومة للشؤون النفطية وكان من أساتذته القدامى في الجامعة الأمريكية في بيروت، يصحبهم صاحب مجموعة صحفية كبيرة في بيروت، وكان الموضوع هو النفط، ولم يستغرب سعدون حمادي طلب رئيس الوزراء بتجديد الاتفاق بين العراق ولبنان الذي يتم بموجبه بيع النفط العراقي إلى لبنان بسعر مخفض جداً بنفس الشروط عندما ينتهي مفعوله في 1975، وكانت الظروف آنذاك تشهد صعوداً حاداً بأسعار النفط، ويذكر سعدون حمادي قائلاً ((عجبت حقاً من المطلب الذي تقدم به أستاذي القديم وهو زيادة الكمية التي ينص الاتفاق على بيعها إلى لبنان بالسعر المخفض، بحيث يستطيع لبنان أن يسد كامل حاجته من النفط العراقي، لان النفط الذي تؤمنه التابلاين لا يباع إلى لبنان بسعر مخفض، فالحكومة السعودية تعتبر أنها لا تستطيع التدخل لخفض أسعار النفط، لان الكميات التي تضخ إلى

---

(1) أسامه صاحب منعم وأحمد ماجد عبد الرزاق، التداعيات النفطية لحرب تشرين الأول 1973 وانعكاساتها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 10، العدد 1، 2020، ص 217.

(2) تقي الدين الصلح: سياسي لبناني، ولد عام 1909، تلقى تعليمه في لبنان وأصبح تدريسي لمادتي الأدب والتاريخ بعد دراسته في الكلية العلمانية والجامعة اليسوعية والجامعة الأمريكية في بيروت، ابتدأ حياته السياسية في وقت مبكر وأسس عام 1930 جريدة النداء، كما ساهم في تأسيس جريدة الديار، تولى تأسيس مديرية الدعاية والنشر 1943-1944، انتقل إلى السلك الخارجي وعين قائماً بالإعمال في القاهرة إلى عام 1946، عاد إلى الصحافة وانتخب نقيباً لها، دخل الجامعة العربية مستشاراً سياسياً معاوناً لأمين الجامعة من عام 1947 إلى عام 1950، رأس اللجنة الوطنية للأونيسكو منذ تأسيسها ونائب لرئيس المجلس الوطني للسياحة منذ عام 1960، أصبح رئيساً لوزراء لبنان (1973-1974)، وعمل بمثابة مستشار لرئيس الجمهورية، ولكنه لم يلعب دوراً يذكر أثناء الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1976)، له عدة كتب منشورة. للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 778-779.

لبنان تبيعها السعودية إلى التابلاين التي تبيعه بدورها إلى لبنان، فتكلمت معهم بلغة سندرس الأمور، وفي قرارة نفسي لم أكن مقتنعاً بما سمعت، ومستغرباً بتسهيل البعض للأمور ويأخذها بتلك البساطة))[1].

وما لبث أن يسود الاستقرار السياسي في العراق، حتى بدأت مطالب الحكومة الإيرانية بإلغاء معاهدة 1937 الخاصة بالحدود الشرقية العراقية ومياه شط العرب، ألا أن هذه المشكلة لم تكن الأساسية، فقد أتهم العراق إيران بقيام أربعة سفن حربية بانتهاك المياه الإقليمية العراقية، فقدم العراق مذكرة احتجاج إلى السلطات الإيرانية وقام باحتجاز عدد من الإيرانيين من بينهم أحد موظفي السفارة الإيرانية في بغداد بتهمة التخريب، فتبادلت الاتهامات عبر القنوات التلفزيونية لا سيما من الجانب العراقي فقد تبنت محطة تلفزيون البصرة حملة إعلامية ضد السلطات الإيرانية[2]، كما لاحت في الأفق الحرب الكردية بدعم إيران وذلك في نيسان/أبريل 1974[3].

وخلال المدة المتبقية من وزارة سعدون حمادي قام بترأس وفد إلى البرازيل لعقد اتفاقية معهم ومنحهم عقد عمل مباشر في حزيران/يونيو 1974 وتم التوصل مع شركة نفط البرازيل بمنحها مساحات من الأراضي للعمل بها بالتنقيب عن النفط واستخراجه وبشكل يشابه اتفاقية أيراب الفرنسية[4].

كما عملت الحكومة العراقية بتشكيل وفد برئاسة سعدون حمادي في نيسان 1974 للتفاوض مع الحكومة اليابانية التي عدت من أكبر المستهلكين للنفط العراقي فقد تم التوصل إلى صيغة اتفاق في 4 نيسان/أبريل 1974 للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق واليابان، نص على قرض اليابان للعراق مبلغ ألف مليون دولار لتمويل مشاريع متنوعة في الميدان الصناعي، تشمل مصانع الكيماويات وتسيل الغاز والمصافي ومعامل إخرى، كما تضمنت نصوصاً عن تجهيز الخبرة وعن تدريب العراقيين[5].

---

(1) سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، ص145.

(2) خالد يحيى الغزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص 33-34.

(3) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 164-165.

(4) أديث و ائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص 203.

(5) المصدر نفسه، ص205.

كان أمد هذا القرض خمسة عشر عاماً يدفع ربعه من قبل الحكومة اليابانية وثلاثة أرباعه من القطاع الياباني الخاص، وفي مقابل ذلك تحصل اليابان من العراق على النفط الخام والمنتجات النفطية المصفاة والغاز السائل، وقد طالت المفاوضات حول تفاصيل هذه الاتفاقية بسبب إصرار العراق على السعر المعلن الكامل لنفط البصرة والذي أعدته المصافي اليابانية سعراً عالياً، كما تضمنت الاتفاقية بأن تقوم شركة متسوبشي اليابانية بشراء الغاز السائل والنفط الخام، وبسبب الارتفاع الكبير والسريع في أسعار النفط، طلب العراق من اليابان أن تضاعف مبلغ القرض بحيث يصل إلى إلفي مليون دولار، كما أضيفت مشاريع جديدة للاتفاقية تقوم اليابان بموجبها ببناء ناقلات للنفط لشركة الناقلات العراقية[1].

ومن المشاكل التي حدثت بعد تأميم النفط العراقي مطالبة الحكومة السورية بزيادة أجور المرور[2]، وذلك بحجة أن واردات العراق تضاعفت بعد التأميم وعليه يجب أن تضاعف سوريا من أجور الشحن على أساس السعر المعلن وزعم الجانب السوري أنه أحق بمثل هذه الزيادة لتحمله العبء الأكبر في المواجهة مع إسرائيل، ولحاجتهم الماسة إلى مثل هذه الأموال للاستمرار في قتال الكيان الإسرائيلي في المنطقة، في أثرها سافر سعدون حمادي على رأس وفد في أيلول/سبتمبر 1974 إلى سوريا وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بدفع العراق (41) سنتاً عن كل برميل نفط يصدر عبر الأراضي السورية إلى بانياس أو حمص، وأن يدفع العراق (30) سنتاً عن كل برميل نفط يصدر إلى طرابلس عبر الأراضي اللبنانية، وكان من المقرر أن تستمر الاتفاقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 1975 في حين تستمر الالتزامات لاستعمال الأنابيب والمنشئات إلى خمسة عشر عاماً، فوافقت سوريا على ضمان مرور النفط العراقي بالمقابل يضخ العراق عبر هذه الأنابيب 12 مليون طن سنوياً

---

(1) أديث و ائي، أيف، بيزور، المصدر السابق، ص203-205.

(2)اتفاقية المرور: في شهر حزيران 1970 عقدت الحكومة العراقية اتفاق مع الحكومة السورية لمد خط أنابيب (التايب لاين) من حقل الرميلة الشمالي إلى طرسوس الميناء السوري على البحر المتوسط، وعلى أنشاء مصفى للنفط في حمص يشارك في ملكيته الطرفان، يكون هذا الخط بسعة (48) إنشاً بحيث يستطيع نقل مليون برميل يومياً أي 50 مليون طن في السنة ويمتد لمسافة 1250 كيلو متر، تعثرت المفاوضات لتستأنف في أوائل شهر تموز 1972، فسافر وفد برئاسة مرتضى الحديثي وزير الخارجية مع عدد من الوزراء وعلى رأسهم وزير النفط سعدون حمادي بالزيارة إلى دمشق، وقد أكد البيان الصادر عن الاتفاق، رغم ما أظهره السوريين من الرغبة في التعاون مع العراق فقد عادوا في مباحثات لاحقة إلى طلب ثمن غال لتعاونهم هذا وهو مضاعفة عائداتهم من خط الأنابيب وهذا ما أدى إلى مضاعفة الأجور إلى (41) سنتاً عن كل برميل نفط يمر عبر الأراضي السورية. للمزيد ينظر أديث و ائي, أيف، بيزور، المصدر السابق، ص209-211؛ سعدون حمادي، مذكرات في شؤون النفط, ص58-60؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 2166، 4 تموز1972.

أي ما يقارب (170) إلف برميل يومياً، وفي حالة القوة القاهرة التي تمنع العراق من الضخ فأنه يدفع إلى سوريا (13) مليون دولار في العام، أما سعر النفط الخام المجهز إلى مصفى حمص فيكون سعراً ثابتاً[1].

كانت العلاقات بين سوريا والعراق في ظاهر الأمر ودية ألا أن الجانب السوري كثيراً ما كان يستغل العراق في الحصول على أكبر قدر من الفائدة بسبب اتفاقية المرور، كما كانت سوريا تقف حائلاً دون تنفيذ العراق اتفاقية مع تركيا بشأن مد أنبوب لنقل النفط، ألا أن الحكومة العراقية استطاعت بواسطة وزير النفط سعدون حمادي من التوصل إلى اتفاق مع الجانب التركي، حيث وقع سعدون حمادي مع تركيا برتوكول في آذار/مارس 1973 لإنشاء خط أنابيب للنفط بقطر (40) إنشاً بطاقة أولية قدرها 25 مليون طن سنويا أي ما يقارب (500) ألف برميل يومياً من كركوك إلى دورتيول على البحر المتوسط بالقرب من الاسكندرونه وبطول (1000) كم، وتضمن البرتوكول مدة العقد 20 عاماً يدفع العراق للجانب التركي أجرا مقطوعاً قدره (35) سنتاً لكل برميل[2].

ولدت أخبار هذه الاتفاقية هزة عنيفة في دمشق، وهذا يظهر الموقف غير الإيجابي من الجانب السوري على الرغم من العلاقات الوحدوية الوهمية، ويتضح هذا من خلال ما أصدرته جريدة البعث الناطقة بلسان حزب البعث السوري فقد اتهمت العراق بتسليمه النفط العربي إلى أيدي الامبرياليين والصهاينة[3]، وردت عليها جريدة الثورة الناطقة بلسان الحكومة العراقية بمقال أبرز ما نص عليه ((أن العراق محتاج إلى تنويع منافذ تصدير نفطه, بدل الاعتماد على منفذ تصدير واحد فقط، والذي قد تغلقه لسبب أو لأخر الامبريالية وعملائها))[4].

وليس هذا فحسب، بل أكدت جريدة الثورة في مقال أخر لها على أهمية توافر المرونة الكافية لدى العراق لاختيار المنفذ الذي يرغب في استعماله، وأشارت إلى الطريقة التي انتفعت بها سوريا من العراق إثر تأميمه لشركات (ABC) العاملة في العراق، وبسبب عدم توافر مثل هذه المرونة

(1) جريدة البعث، (دمشق)، العدد 1275، 27 مايس 1973.

(2) جريدة الثورة، العدد 2384، 30 مايس 1973.

(3) المصدر نفسه.

(4) أزمة النفط 1973: حصلت هذه الازمة بسبب امتناع الدول االعربية المصدرة للنفط من تصدير نفوطها إلى الدول الداعمة للكيان الإسرائيلي على خلفية حرب تشرين 1973، استمرت المقاطعة ما يقارب خمسة أشهر فقط، مما أدى إلى أرتفاع أسعار النفط عالمياً. للمزيد ينظر، محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، 1980، ص61-65.

لديه باشر بإنشاء خط الأنابيب التركي، والخط الاستراتيجي من الشمال إلى الجنوب المقترح من خط أنابيب كركوك إلى الفاو، وهذا ما يمكنه من نقل النفط إلى الشمال أو الجنوب، وبذلك ستكون للعراق المرونة في استعمال منافذ التصدير فحسب وإنما القدرة ايضاً على زيادة الكميات المصدرة من نفطه عبر هذه الأنابيب[1].

نلاحظ من خلال المواقف السورية تجاه العراق بعد تأميمه لنفطه، بأنها لم تريد من العراق أن يصبح دولة قوية وصاحبة الإرادة الوطنية على الرغم من استفادة الجانب السوري من تأميم العراق لنفطه من خلال بناء مصفى في حمص بتمويل عراقي، وأعطت 41 سنتاً عن كل برميل يمر بالأنبوب عبر الأراضي السورية، فعلى الرغم من هذه الفائدة ألا أن الجانب السوري أصبح بوقاً يشن الحرب الإعلامية ضد العراق بعد اتفاقية آذار/مارس 1973 مع الجانب التركي الذي ظهرت فوائده إلى الوقت الحالي، كما تبين لنا تلك المواقف بأن الحكومتان المتفاوضتان العراقية والسورية تمثلان حكومتهما جناحين مختلفين لحزب البعث، كان كل طرف منهما يحجم عن الموافقة على أي قرار قد ينتفع منه الطرف الأخر, رغم ما يدعوا أليه حزب البعث بدعوات عريضة بالروابط الوحدوية بينهما، إلا أن هذه الاتفاقية التي عرفت باتفاقية المرور قد برهنت وأظهرت مدى عدم تطبيق الشعارات القومية بل كانت للسيطرة على مشاعر الشعوب وإراداتهم، فكان حزب البعث الحاكم سواء كان في العراق أو سوريا يخلو من المبادئ التي نادى بها.

وفي يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 أنهى سعدون حمادي مهامه في وزارة النفط والمعادن ليبدأ رحلة جديدة في وضعه على رأس وزارة الخارجية العراقية (1974-1982)، وهذه الوزارة غنية عن التعريف بأهميتها كونها تعكس رؤية الحكومة العراقية لدى الحكومات الأخرى كما تنقل مواقفها وعلاقاتها الدبلوماسية في ظل العراق يخوض حرب عرفت بالحرب الكردية، وهذا ما سوف ندرسه لاحقاً.

الخاتمة:

أسهم تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران/يونيو 1972 بتراكم كميات كبيرة من النفط العراقي ولم يتم تسويقه، بعد أن كانت الشركات الأجنبية هي المسؤولة عن تسويق النفط العراقي، فظهرت عدة مشاكل، أسهمت الحكومة العراقية من بتقليلها وأهم عمل قامت به هو اعتماد مبدأ المقايضة البضائع المستوردة مقابل النفط العراقي المصدر إلا أن هذه العملية لم تستمر سوى أقل من

[1] سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، ص103.

ستة أشهر بسبب ارتفاع أسعار البضائع على الرغم من رداءتها، فمهد إلى قيام العراق بالاتفاق مع تركيا وسوريا لمد أنابيب لنقل النفط العراقي.

الاستنتاجات:

1- أسهم تأميم النفط العراقي في تحقيق طفرة اقتصادية، كما أن المستوى الاقتصادي أرتفع خلال مدة البحث بسبب، ما حصلت عليه الحكومة من مردودات مالية ضخمة.

2- أسهم تأميم النفط العراقي في تطوير مجالات مختلفة وأهمها البنية التحتية للعراق خلال تلك المدة، كما أعطى التأميم الثقة والسلطوية أكثر للحزب الحاكم في العراق آنذاك.

3- أن تأميم النفط قاد العراق إلى الدخول في اتفاقيات تبادل تجارية مع الدول العالمية وعلى رأسها فرنسا والاتحاد السوفيتي اللتان عدتا أول المتعاونين مع الحكومة العراقية في التغلب على مشاكل التسويق.

4- عد تأميم النفط في ايقاض الشعور الوطني لدى الشعب والحكومة في بناء مؤسسات اقتصادية أسهمت في تطوير الصناعة النفطية العراقية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق.

أ - الوثائق غير المنشورة.

1- مكتبة الإمام الخوئي في النجف الأشرف، الرسائل والبرقيات، الملفة رقم (6)، رسالة السيد أبو القاسم الخوئي إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر تأييد لقرار التأميم، 9 حزيران 1972.

2- د. ك. و، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي الثاني 1973-1974، الصادر في عام 1975.

ب - الوثائق المنشورة.

1- وزارة التخطيط، الإنسان هدف الثورة، (ما قدمته ثورة الشعب لجماهيرها خلال السنوات العشر 1968-1978)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

2- وزارة الإعلام، مديرية الإعلام العامة، خطاب الرئيس أحمد حسن البكر في الذكرى الخامسة لثورة السابع عشر من تموز 1973، السلسلة الوثائقية (25)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.

ثانياً: المذكرات الشخصية.

1- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي – ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000، دار المدى، بغداد، 2017.

2- سعدون حمادي، مذكرات وأراء في شؤون النفط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح.

1- بدر ناصر حسين الطريشاوي، السياسة النفطية في الصحف العراقية 1958-1972، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

رابعاً: الكتب.

أ- الكتب العربية والمعربة.

1- أديث و أئي، أيف، بيزور، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989.

2- محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، 1980.

3- خالد يحيى الغزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.

4- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

5- محمد أزهر سعيد السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، 1980.

ب - الكتب الإنكليزية.

1- Bryan Robert Gibson, U.S.Foreign Policy lraq and the cold War 1958-1975، Athesis submitted to the London School of Economics and Political Science Department of lnternational History for the Degree of Doctor of Philosophy، 2013. 2- Rex J. Zedalis، The Legal Dimensions of Oil and Gas in Iraq، Cambridge University Press، New York، 2009.

خامساً: البحوث المنشورة والمجلات.

1- يوسف محمد عيدان، التضامن العربي وأثره في حرب تشرين 1973 دور الجيش العراقي نموذجاً، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج19، العدد11، تشرين الثاني 2012.

2- مجلة المعلم الجديد (بغداد)، العدد 4، أيار 1973.

3- أسامه صاحب منعم وأحمد ماجد عبد الرزاق، التداعيات النفطية لحرب تشرين الأول 1973 وانعكاساتها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 10، العدد 1، 2020.

سادساً: الصحف.

1- صحيفة الجمهورية، (بغداد)، العدد1583، 23 كانون الأول، 1972.

2- صحيفة العدل، (النجف)، العدد 31، 16 أيلول 1972.

3- جريدة الوقائع العراقية، العدد 2166، 4 تموز1972.

4- جريدة البعث، (دمشق)، العدد 1275، 27 مايس 1973.

5- جريدة الثورة، العدد 2384، 30 مايس 1973.

سابعاً: الموسوعات.

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994م.